الأمم المتحدة

FCCC/SB/2021/3

الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ

Distr.: General
18 August 2021
Arabic
Original: English

الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية

الدورات من الثانية والخمسين إلى الخامسة والخمسين

البند 8 من جدول الأعمال المؤقت

عمل كورونيفيا المشترك بشأن الزراعة

الهيئة الفرعية للتنفيذ

الدورات من الثانية والخمسين إلى الخامسة والخمسين

البند 8 من جدول الأعمال المؤقت

عمل كورونيفيا المشترك بشأن الزراعة

الإدارة المستدامة للأراضي والمياه، بما في ذلك استراتيجيات الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه، من أجل ضمان الأمن الغذائي

تقرير للأمانة عن حلقة عمل

موجز

عُقد من خلال الوسائل الافتراضية الجزءُ الأول من حلقة عمل الفترة الفاصلة بين دورتين المتعلق بالعنصر (أ)، الإدارة المستدامة للأراضي والمياه، بما في ذلك استراتيجيات الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه، من أجل ضمان الأمن الغذائي، بالاقتران مع دورتي الهيئتين الفرعيتين/مؤتمر تغير المناخ، في الفترة من أيار/مايو إلى حزيران/يونيه 2021. وقدم خبراء يمثلون الأطراف، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، ومنظمات البحوث، والمجتمع المدني، والهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية الإطارية، فضلاً عن المزارعين، عروضاً تناولت تجارب متعلقة بتنفيذ الإدارة المستدامة للأراضي والمياه في الممارسات الزراعية وما ينطوي عليه ذلك من تحديات وعراقيل، وشارك الخبراء في مناقشة متعمقة بشأن الإمكانات والمنافع المشتركة وأوجه التآزر التي تتيح تحقيق أهداف متعددة مثل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته وضمان الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. وأتاحت حلقة العمل فرصة لمناقشة الخيارات المتاحة لزيادة التآزر والتعاون بين أصحاب المصلحة، وسُلِّط الضوء فيها على أن المزارعين يجب أن يكونوا في صميم جميع المناقشات وعمليات صنع القرار المتعلقة بتغير المناخ والزراعة وإدارة الأراضي والمياه والأمن الغذائي.

الرجاء إعادة الاستعمال

قائمة المختصرات

المركز/الشبكة	مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ
الصندوق الأخضر	الصندوق الأخضر للمناخ
مرفق البيئة	مرفق البيئة العالمية
هيئة المناخ	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ
لجنة كاتوفيتسه	لجنة خبراء كاتوفيتسه المعنية بتأثيرات تنفيذ تدابير التصدي
عمل كورونيفيا	عمل كورونيفيا المشترك بشأن الزراعة
هيئة التنفيذ	الهيئة الفرعية للتنفيذ
هيئة المشورة	الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية
اتفاقية مكافحة التصحر	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

أولاً- مقدمة

ألف- الولاية

1- طلب مؤتمر الأطراف إلى هيئة التنفيذ وهيئة المشورة أن تعملا بصورة مشتركة على تناول المسائل المتصلة بالزراعة، بما في ذلك من خلال عقد حلقات عمل واجتماعات للخبراء، وبالعمل مع الهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية ومراعاة أوجه تأثر الزراعة بتغير المناخ ونُهُج معالجة مسألة الأمن الغذائي[(1)].

2- ووضعت الأطراف خارطة طريق للعمل تجسدت في مسار عمل كورونيفيا. ويرد ذلك في المرفق الأول للوثيقتين FCCC/SBI/2018/9 وFCCC/SBSTA/2018/4، كما يشمل ست حلقات عمل كان من المقرر عقدها بالتتابع قبل الدورة 26 لمؤتمر الأطراف. وطلبت هيئة المشورة وهيئة التنفيذ إلى الأمانة تنظيم حلقات العمل هذه بالاقتران مع دورات محددة وشجعت المراقبين المقبولين على المشاركة في حلقات العمل. وقد اكتمل عقد حلقات العمل الست. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن كل حلقة عمل عبر الموقع الشبكي للاتفاقية.

3- وفي الدورة 50 لكل من الهيئتين الفرعيتين، طلبت هيئة التنفيذ وهيئة المشورة إلى الأمانة تنظيم حلقة عمل في فترة فاصلة بين دورتين، إضافة إلى حلقات العمل المقرر عقدها في إطار خارطة طريق كورونيفيا للمساهمة في تفعيل نواتج عمل كورونيفيا، بما يراعي أوجه قابلية تأثر الزراعة بغير المناخ ونُهج معالجة مسألة الأمن الغذائي. وطلبت هيئة التنفيذ وهيئة المشورة أيضاً إلى الأمانة إعداد تقرير عن حلقة العمل للنظر فيه في الدورة 53 لكل منهما. وطلبت الهيئتان إلى الأمانة دعوة ممثلي الهيئات المنشأة إلى المساهمة في العمل وحضور حلقات العمل[(2)]. وطلبتا إلى الأمانة أن تضع في الاعتبار العناصر التالية عند تنظيم حلقة عمل الفترة الفاصلة بين دورتين:

(أ) الإدارة المستدامة للأراضي والمياه، بما في ذلك استراتيجيات الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه، لضمان الأمن الغذائي؛

(ب) استراتيجيات وطرائق توسيع تنفيذ أفضل الممارسات والابتكارات والتكنولوجيات التي من شأنها تعزيز القدرة على التحمل والإنتاج المستدام في النظم الزراعية وفقاً للظروف الوطنية.

4- وكان من المقرر عقد حلقة عمل الفترة الفاصلة بين دورتين في بون في الفترة من 3 إلى 5 آذار/مارس 2020، لكن جائحة كوفيد-19 فرضت تأجيلها. ونُظمت حلقة العمل لاحقاً في جزأين. ونُظم الجزء الأول، المتعلق بالعنصر (أ)، عبر الوسائل الافتراضية بالاقتران مع الجزء الأول من دورتي الهيئتين الفرعيتين لعام 2021. أما الجزء الثاني، المتعلق بالعنصر (ب)، فسينظم قبل انعقاد الدورة 26 لمؤتمر الأطراف (تؤكد التواريخ لاحقا).

باء- الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية

5- لعل هيئة التنفيذ وهيئة المشورة تودان النظر في هذا التقرير خلال الجزء الثاني من دورة عام 2021 لكل من الهيئتين الفرعيتين (دورات الهيئتين الفرعيتين 52-55)، في سياق استعراض عمل

(1) المقرر 4/م أ-23، الفقرة 1.

(2) FCCC/SBI/2018/9، الفقرة 42، وFCCC/SBSTA/2018/4، الفقرة 64.

كورونيفيا، وإعداد تقرير يقدم إلى الدورة 26 لمؤتمر الأطراف بشأن التقدم المحرز ونتائج العمل المضطلع به، بما يشمل الموضوعات التي يمكن تناولها مستقبلاً[3].

ثانياً- المداولات

6- تولت الأمانة تنظيم حلقة العمل المشار إليها في الفقرة 4 أعلاه، التي عُقدت عبر الوسائل الافتراضية بالاقتران مع الجزء الأول من دورة 2021 لكل من الهيئتين الفرعيتين، المعقود في الفترة من 31 أيار/مايو إلى 17 حزيران/يونيه 2021. وكانت حلقة العمل مفتوحة لجميع الأطراف والمراقبين الذين حضروا الدورة.

7- وأدلت ماريان كارلسن، رئيسة هيئة التنفيذ، بملاحظات افتتاحية باسمها وباسم رئيس هيئة لمشورة، وقدمت تفاصيل عن ولاية حلقة العمل وأهدافها. ودعت فيليب بلاكويل (أيرلندا) وميلاغروس ساندوفال (بيرو) إلى المشاركة في تيسير حلقة العمل.

8- واشتملت حلقة العمل على ست جلسات:

(أ) جلسة مخصصة لمحور الإدارة المستدامة للأراضي من أجل ضمان الأمن الغذائي؛

(ب) جلسة مخصصة لمحور الإدارة المستدامة للمياه، بما في ذلك استراتيجيات الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه، من أجل ضمان الأمن الغذائي؛

(ج) عروض الأطراف؛

(د) عروض الهيئات المنشأة وكيانات التمويل؛

(هـ) عروض خبراء الجهات الممثِّلة المراقبة؛

(و) مناقشة عامة.

9- ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن حلقة العمل، بما في ذلك جدول الأعمال والتسجيلات والعروض وأسماء المتحدثين، في الموقع الشبكي للاتفاقية[4].

ثالثاً- موجز العروض

ألف- العروض الرئيسية

10- شرح أحد معدي تقارير[5] هيئة المناخ بعض المبادئ التوجيهية للإدارة المستدامة للأراضي والأمن الغذائي الواردة في التقرير الخاص لتغير المناخ والأراضي الصادر عن هيئة المناخ[6]. فثمة اهتمام متزايد بين صناع السياسات وأصحاب المصلحة والباحثين بالتدخلات التي تسهم في الوقت نفسه في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وضمان الأمن الغذائي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتحدد هيئة المناخ ثلاثة خيارات أو تدخلات مستدامة لإدارة الأراضي لها أكبر الأثر على التخفيف من

(3) وفقاً لما نص عليه المقرر 4/م أ-23، الفقرة 4.

(4) https://unfccc.int/event/koronivia-intersessional-workshop-part-1.

(5) سينثيا روزنزويغ.

(6) IPCC. 2019. *IPCC Special Report on Climate Change, Desertification, Land Degradation, Sustainable Land Management, Food Security, and Greenhouse Gas Fluxes in Terrestrial Ecosystems*. PR Shukla, J Skea, E Calvo Buendia, et al. (eds.). Available at https://www.ipcc.ch/report/srccl/.

آثار تغير المناخ وتحقيق التكيف والأمن الغذائي: (1) زيادة الإنتاجية الغذائية، (2) زيادة محتوى الكربون العضـــوي في التربة، (3) الحراجة الزراعية. ومن شـــأن تفعيل الخيارات الثلاثة أن يؤدي إلى انخفاض الطلب على تحويل استخدام الأراضـي، وزيادة مستوى الكربون فوق سطح الأرض وفي التربة، ورفع القدرة على حفظ المياه، على التوالي. ومن بين السياسات المقترحة لإحراز تقدم نحو تحقيق هذه الأهداف ضمان حقوق حيازة الأراضـي؛ واتباع عمليات صـنع القرار القائمة على الحقوق؛ وتمكين المرأة؛ واستخدام معايير الاسـتدامة وبرامج إصـدار الشـهادات؛ وخلق الأسـواق وتنظيمها؛ وبلورة مقاييس لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف؛ والاستثمار في البحوث الزراعية والإرشاد ونقل التكنولوجيا؛ ووضـع خطط وطنية للحراجة الزراعية؛ واستحداث حوافز للمزارعين لحثهم على تعزيز الممارسات المستدامة.

11- وقدم خبير من منظمة الأغذية والزراعة عرضـاً رئيسـياً أبرز فيه المشـاكل الناجمة عن تدهور الأراضـي الذي تشـهده مسـاحات لا تقل عن بليوني هكتار في جميع أنحاء العالم، بما يؤثر تأثيراً مباشـراً على 1,5 بليون نسـمة[7]. ولايزال تدهور الأراضـي آخذاً في الارتفاع ويؤثر سـلباً على مسـتوى الفقر في المناطق الريفية وعلى الأمن الغذائي. وإذا لم يحدث أي تغيير، يمكن أن يتسبب تآكل التربة في المستقبل في انخفاض إجمالي غلة المحاصـيل السـنوية الممكنة بنسـبة 10 في المائة بحلول عام 2050. وعرض الخبير ثلاثة نُهُج مختلفة لمواجهة هذا التحدي. ويتمثل الأول في تحييد أثر تدهور الأراضـي، الذي يرمي إلى ضـمان عدم حصـول فقدان صـاف للأراضـي الزراعية أو المراعي الجيدة والمنتجة. أما النهج الثاني لعكس اتجاه تدهور الأراضـي فيتمثل في الإدارة المسـتدامة للأراضـي والمياه؛ وعرض الخبير الإطار الذي تسـتخدمه منظمة الأغذية والزراعة. أما النهج الثالث المطروح فيشـمل اسـتخدام نهج متكامل، مثل نهج المناظر الطبيعية، من أجل فهم المســائل المعقدة وكيفية حلها على نحو أفضـــل من منظور متعدد القطاعات، ودمج المنظورات الطبيعية والمناخية والاقتصادية والمؤسسية.

12- وقدم خبير[8] من أمانة اتفاقية مكافحة التصحر عرضاً عن إجراءات التصدي لتدهور الأراضي. وتعرف اتفاقية مكافحة التصـــحر تحييد أثر تدهور الأراضـــي بأنه حالة يظل فيها حجم ونوعية موارد الأراضـي اللازمة لوظائف وخدمات النظم الإيكولوجية ولتعزيز الأمن الغذائي مستقرين أو يتعززان ضـمن نطاقات زمنية ومكانية وأنظمة إيكولوجية محددة. ويعيش أفقر الناس وأكثرهم تعرضاً لانعدام الأمن الغذائي في المناطق المتأثرة بتدهور الأراضي والتصحر والجفاف. وتتسم الأراضـي الجيدة بقدرة عالية على تخزين المياه وتصـفيتها. وعلى العكس من ذلك، يمكن لندرة المياه والجفاف أن يعجلا بعمليات تدهور الأراضـي. ولتحقيق تحييد أثر تدهور الأراضـــي، من اللازم وجود اســـتراتيجية طويلة الأجل تشـــمل جانبي العرض والطلب على حد سـواء. وتتمثل الإجراءات الرئيسـية المتخذة في إطار اتفاقية مكافحة التصـحر من أجل المسـاهمة في تحقيق هذا الهدف في دعم التفوق العلمي والتكنولوجي، وإذكاء الوعي العام، وبلورة الأسـس القياسية للرصد والتقييم، وبناء شراكات في مجال الدعوة وتعبئة الموارد.

13- وقدم خبير[9] من جامعة الأمم المتحدة عرضـــاً تناول فيه موضـــوع التأثيرات المتعلقة بالمياه العذبة واشـتدادها بسـبب تغير المناخ ومسـألة نظم الإدارة المسـتدامة للفيضـانات. فتغير المناخ يؤدي إلى تقلب تواتر وكثافة هطول الأمطار ونمط الفيضـــانات والجفاف، مما يســـبب آثاراً كبيرة في مجالي الزراعة وإنتاج الأغذية. وعلى الرغم من أن الصـــدمات وعوامل الإجهاد المتعلقة بالمجال الغذائي أمر يتأثر به جميع الناس، فالنســـاء والسكان الأصليون ومزارعو الكفاف والرعاة وصيادو الأسماك يتأثرون تأثراً غير متناسب به. وفي المناطق التي يشكل فيها الإنتاج الغذائي الأساسي والجوع شاغلين كبيرين، تظل معالجة مسألة التكيف مع المناخ – وخاصة

(7) ساشا كو أوشيما.

(8) شياوشيا جيا.

(9) زيتا سيبسفاري.

من خلال التأثيرات المتصلة بالمياه – أمراً لا مناص منه للحد من التهديدات الطويلة والقصيرة الأجل التي تمس بالأمن الغذائي. ويمكن أن يساعد تحسين الترتيبات المؤسسية ونظم المعلومات المتعلقة بأحواض الأنهار على مواجهة هذه التحديات. وأبرز الخبير أيضاً أن تعطيل التدفق في نظم الأنهار يؤدي إلى تدهور النظم الإيكولوجية المائية، وفقدان سبل العيش والتنوع البيولوجي، وتقويض الأمن الغذائي.

14- وقدم خبير[(10)] من مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا عرضاً رئيسياً عن الإدارة المستدامة للمياه. واعتبر الخبير أن إتاحة المياه النظيفة والصرف الصحي للجميع تمثل هدفاً من أهداف التنمية المستدامة، لكن المياه ترتبط أيضاً بالعديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى وخاصة بالزراعة والغذاء. ويتعرض الأمن الغذائي للتهديد بسبب ندرة المياه والنزاعات المائية العابرة للحدود، وكذلك بسبب تدهور الأراضي، وتزايد عدد السكان، وتغير المناخ، وتقلب أسواق الأغذية، وعدم الاستقرار السياسي. وتقوم التدابير الرئيسية للإدارة المستدامة للمياه على تقليص الهدر الغذائي وتحسين استخدام المياه الخضراء (مياه الأمطار التي تصل إلى التربة والنباتات مباشرة، دون أي تدخل بشري). ويمكن التعويل على التعاون الدولي في حل بعض مشاكل ندرة المياه والأمن الغذائي. وينطوي تحسين إنتاجية الزراعة البعلية على إمكانات كبيرة غير مستغلة يمكن أن تؤدي إلى رفع كفاءة استخدام المياه في الزراعة.

15- وقدّم خبير[(11)] من المعهد الدولي لإدارة المياه عرضاً عن إعادة المناظر الطبيعية إلى هيئتها الأصلية من أجل تعزيز القدرة التحمل المجتمعي والبيئي في إثيوبيا. وثمة تدهور للأراضي في نحو 29 في المائة من مساحة الأراضي في العالم – 25 في المائة في حالة إثيوبيا، الأمر الذي يضعف سبل العيش والتنوع البيولوجي والقدرة على مكافحة تغير المناخ. ويؤثر تدهور الأراضي على نحو 3,2 بلايين شخص في العالم، بمن فيهم 40 مليون شخص في إثيوبيا. ومنذ سبعينات القرن الماضي، نُفِّذت عدة برامج وطنية في إثيوبيا من أجل إعادة المناظر الطبيعية المتدهورة إلى هيئتها الأصلية بهدف تقليص حجم تدهور الأراضي، وتحسين الإنتاجية الزراعية، وحماية أو إصلاح وظائف النظم الإيكولوجية وتنوع المناظر الطبيعية. وتشمل إحدى الممارسات الاعتماد على التسييج المانع للماشية، إضافة إلى إتاحة توليد الدخل وإعادة المناظر الطبيعية إلى هيئتها الأصلية. وثبت أن هذه العملية تنطوي على تأثيرات إيجابية على الدورة المائية وعلى الجهود الرامية إلى تحسين الوصول إلى المياه لأغراض متعددة، مما يتيح تعزيز الإنتاجية الزراعية، وتنويع سبل عيش صغار المزارعين، والمساهمة في تأمين الغذاء للمجتمعات المحلية. ويمكن للأطر القانونية والسياساتية المناسبة أن تُيسّر التغلب على التحديات المختلفة المرتبطة بإدارة المياه، مثل التنازع بين الحدود الطبيعية والسياسية، ومجتمعات المنبع والمصب، ومقدمي الخدمات والمستفيدين.

16- وقدّم رئيس[(12)] لجنة الأمن الغذائي العالمي عرضاً رئيسياً شرح فيه أهداف اللجنة ومهمتها وسير عملها، وأوضح أن اللجنة هي منتدى عالمي ومنبر يضم 138 بلداً عضواً ومشاركين من مختلف المجموعات والمؤسسات وأصحاب المصلحة (الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، وغيرهم) بهدف تبادل وجهات النظر بشأن ضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع، وتقاسم الدروس والممارسات الجيدة، واستعراض التقدم المحرز في أعقاب تدخلات مختلفة. وتضم لجنة الأمن الغذائي العالمي أيضاً فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، وهو ما يساعد على تعبئة معارف ذات جودة عالية. ومنذ عام 2011، أصدرت اللجنة تقارير مختلفة، بما في ذلك مبادئ توجيهية طوعية بشأن الإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات؛ ومبادئ للاستثمار المسؤول في النظم الزراعية والغذائية؛ وإطار عمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في سياق الأزمات التي طال أمدها؛ ومبادئ توجيهية طوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية.

(10) خالد أبو زيد.

(11) وولد ميكوريا.

(12) ثاناوات تيانسين.

باء- العروض القطرية

17- قدّم ممثلو ستة بلدان عروضاً أجابوا فيها على الأسئلة التالية:

(أ) ما هي التجارب الوطنية لبلدكم في مجال الإدارة المستدامة للأراضي والمياه، بما في ذلك استراتيجيات الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه، من أجل ضمان الأمن الغذائي؟ وما هي الفرص والتحديات التي يواجهها بلدكم على صعيد التخطيط والتنفيذ المتعلقين بالإدارة المستدامة للأراضي والمياه؟

(ب) ما هو نوع النتائج التي يمكن أن يسهم بها عمل كورونيفيا في الجهود الرامية إلى معالجة التحديات التي حُدِّدت؟

18- وقدّم ممثل عن المجموعة الأفريقية عرضاً بشأن إدارة الأراضي والمياه في أفريقيا والفرص والتحديات التي تعترض الإدارة المستدامة للأراضي والمياه في المستقبل، التي تشكل نهجاً شاملاً لمعالجة الجوانب الإيكولوجية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. ولئن كانت الأراضي والمياه تمثل موارد أساسية للكسب وتحقيق الأمن الغذائي في أفريقيا، فإن تدهور الأراضي يبقى إشكالية رئيسية تؤثر على نحو 66 في المائة من مساحة الأراضي المنتجة في أفريقيا وتؤثر أيضاً على الموارد المائية. وتتوزع المياه توزعاً جغرافياً غير متساو، إذ يعيش 40 في المائة من السكان في مناطق قاحلة وشبه قاحلة. ويمكن أن تؤدي الأسباب المختلفة للإجهاد المائي في المستقبل إلى تحديات أكبر من حيث استدامة الموارد ونشوب النزاعات بين مختلف المستخدمين. ومن الأهمية بمكان التعلم من التجارب الناجحة، وهو ما يستدعي مثلاً إدماج ممارسات الحراجة الزراعية التي أتاحت عملية إحياء طبيعي شمل 30 مليون هكتار في النيجر بمبادرة يديرها المزارعون. وتشمل بعض الفرص المتاحة لتطبيق الإدارة المستدامة للأراضي والمياه في أفريقيا في المستقبل تحسين الإنتاجية الزراعية وزيادة سحب المياه.

19- وعرض ممثل للأرجنتين تجربة بلده في مجال معالجة إشكالات إدارة الأراضي والمياه في منطقة سهل تشاكو – بامبا. وقد أتاحت عوامل مختلفة إنتاجاً كبيراً من محاصيل الحبوب، الأمر الذي ساهم في جعل الأرجنتين رابع أكبر منتج للذرة في العالم، وثالث أكبر منتج لفول الصويا، وأكبر مصدر لزيت فول الصويا واللحوم. ومع ذلك، أدى التوسع الزراعي إلى تغيرات هيدرولوجية كبيرة لأن معدلات التبخر المرتبطة بالمحاصيل الزراعية أقل من معدلات التبخر المرتبطة بالنباتات الأصلية، الأمر الذي يزيد من مستوى المياه الجوفية ويتسبب في مشاكل مثل تزايد تواتر الفيضانات، وظهور أنهار جديدة، والملوحة، ومشاكل فرط المياه. وفي الوقت نفسه، تتأثر بعض أجزاء المنطقة بالجفاف. ويجري تنفيذ بعض التدابير للتخفيف من حدة السيناريو الجديد والتكيف معه، بما يشمل الاعتماد على الحلول الهيدرولوجية (مثل تصريف المياه السطحية، والمجاري المفتوحة)، والحلول الخضراء (مثل المراعي المعمرة، والحراجة الزراعية، وحماية الغابات الأصلية). وتنفذ الحكومة على الصعيد المحلي سياسات مختلفة، بما في ذلك قانون لحماية الغابات، بهدف زيادة التبخر والحد من تشبع التربة بالمياه.

20- وعرض ممثل بوتان تجربة بلده في إدارة الأراضي والمياه. وتهيمن الجبال العالية والمنحدرات الشديدة على المناظر الطبيعية في بوتان. وتهيمن على الزراعة نظم الكفاف المختلطة، التي تتسم باستخدام منخفض للمدخلات ويُعوّل فيها إلى حد كبير على الأمطار. ويضم البلد موارد مائية وفيرة، إلا أنه يفتقر إلى البنية التحتية المناسبة لإدارتها. وترتبط الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي لبوتان بأهداف التنمية المستدامة، ومبدأ تعميم الرفاه الوطني، والأهداف الاقتصادية والبيئية. وتنفذ بوتان استراتيجية إنمائية منخفضة الانبعاثات في مجال الأمن الغذائي تتألف من ثلاثة محاور رئيسية هي: تحسين الممارسات الزراعية، والتحول من الأسمدة المصنعة إلى الأسمدة العضوية، وتعزيز الكتلة الأحيائية من خلال زيادة إنتاج المحاصيل والأعلاف المعمرة. واقترح الممثل أن يساهم عمل كورونيفيا في نقل التكنولوجيا والمعارف (تقاسم المعلومات وبناء القدرات)، وإنتاج

البيانات الميدانية والبيانات الساتلية، وتيسير الوصول إلى الصناديق العالمية والإقليمية، وتعزيز التعاون الدولي والاستثمار المالي في الإدارة المستدامة للأراضي والمياه.

21- وعرض ممثل للاتحاد الأوروبي نُهُجاً مختلفة استخدمها الاتحاد الأوروبي لمعالجة الإشكالات المتعلقة بتراكم المغذيات واستخراج المياه لأغراض الري. أول تلك النُّهج يتمثل في أن الاتحاد الأوروبي لديه مجموعة من القوانين المتنوعة المتعلقة بإدارة الأراضي والمياه. ثانياً، يُنفّذ الاتحاد الأوروبي سياسات وتدابير مختلفة، مثل نقل المعرفة والمعلومات، وتقديم الخدمات الاستشارية، والاستثمار في الأصول المادية، والاستثمار في مناطق الغابات وغيرها من التدابير الزراعية والبيئية والمناخية، ودعم الزراعة العضوية، وتطبيق سياسات حماية الطبيعة. ثالثاً، يضطلع الاتحاد الأوروبي بتقييم تأثير سياساته الزراعية على المياه من أجل الاسترشاد به في إدخال ما يلزم من تحسينات سياساتية في المستقبل. رابعاً، يستعان بقطب المعارف المعني بالمياه والزراعة الذي يعتمد على مساهمات من 'دائرة خدمات الاتحاد الأوروبي' والمنظمات الدولية ومشاريع أبحاث الاتحاد الأوروبي، وما إلى ذلك.

22- وعرض ممثل لفيجي تجربة البلد في مجال الإدارة المستدامة للأراضي والمياه من أجل ضمان الأمن الغذائي. ويبلغ عدد سكان فيجي ما يقرب من مليون نسمة، ويتألف البلد من أكثر من 300 جزيرة. وتعتمد فيجي على السياحة والزراعة كمحركين رئيسيين لاقتصادها. وفي الوقت الذي أدت فيه الجائحة إلى وقف النشاط السياحي، أضحى البلد يركز الآن على زيادة إنتاجية القطاعات الأولية. وتتمثل الإشكالات التي تهدد الأمن الغذائي في فيجي في مسألة المياه العذبة والنُّظم الإيكولوجية للمناطق الساحلية الملوثة بالمواد الكيميائية والمبيدات الحشرية، مما يؤثر على قطاعي السياحة وصيد الأسماك، فضل عن تآكل التربة وفقدان المغذيات، وهو يقلل من الإنتاجية الزراعية. وقد وضعت فيجي وفعّلت قانوناً بشأن تغير المناخ واستخدام الأراضي. وعملت وزارة الزراعة، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، على استحداث مدارس ميدانية ومواقع للتجريب العملي. ويُعتمد في بعض الممارسات التي يروج لها على المخصبات العضوية والسماد العضوي من أجل زيادة المواد العضوية في التربة وقابلية احتفاظ التربة بالمياه، وحماية ضفاف الأنهار باستخدام الحلول الطبيعية، وإنجاز تقييمات قابلية التأثر بتغير المناخ والتكيف معه. وترى فيجي أن عمل كورونيفيا ينبغي أن يواصل في المستقبل معالجة مدى تأثر الزراعة بتغير المناخ والبدء في التركيز على تنفيذ الإجراءات المناخية في القطاع الزراعي.

23- وشرح ممثل لنيوزيلندا نهج البلد في إدارة المياه. وذكر أن نيوزيلندا بلد مصدر صاف للأغذية، وأن الزراعة نشاط اقتصادي مهم في هذا البلد الغني بالمياه. ويسترشد الإطار الشامل الذي تطبقه نيوزيلندا بمعارف الشعوب الأصلية وبالرأي الذي يدافع عن وجود علاقة عميقة مع العالم الطبيعي تقوم على صونه والاستفادة منه دون إضرار. ولدى البلد حزمة معيارية تحكم مجال المياه العذبة وتراعي تسلسلاً هرمياً للالتزامات والأولويات، فضلاً عن السياسات والخطط الإقليمية. فعلى سبيل المثال، ثمة لوائح تحدد قواعد إبعاد الماشية عن مصادر المياه، وتنص على الالتزام بقياس عمليات سحب المياه والإبلاغ عنها، وتطبيق الخطط الإلزامية والواجبة التنفيذ المتعلقة باستغلال المياه العذبة على مستوى المزارع. وتستند خطط استغلال المياه العذبة في المزارع إلى إجراءات ملموسة وتتولى السلطات المحلية مراقبتها وتقديم المشورة بشأنها. وترى نيوزيلندا أن عمل كورونيفيا مهم لتبادل المعلومات بين الأطراف في المستقبل، والمساهمة في تنفيذ السياسات على الصعيدين الإقليمي والوطني، بما في ذلك الرصد والمراقبة، وتيسير الحصول على التمويل لدعم الزراعة.

جيم- عروض بشأن الأعمال التي تضطلع بها الهيئات المنشأة والكيانات التمويلية

24- قدم ثمانية خبراء عروضاً بشأن أعمال هيئاتهم أو منظماتهم، مسترشدين بالأسئلة التالية:

(أ) ما هي خبرات هيئتكم أو منظمتكم في الإدارة المستدامة للأراضي والمياه، بما في ذلك استراتيجيات الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه من أجل ضمان الأمن الغذائي؟ ما هي الفرص والتحديات التي تواجهها هيئتكم أو منظمتكم في هذا المجال؟

(ب) ما هو نوع النتائج التي يمكن أن يسهم بها عمل كورونيفيا في معالجة التحديات التي حُدِّدت؟

25- قدم ممثل عن المركز/الشبكة أربعة أمثلة على المشاريع التي ينفذها المركز/الشبكة والتي تتمحور حول تعزيز القدرات والمساعدة في تخطيط وصياغة الأنشطة المتصلة بمجموعة متنوعة من المواضيع، مثل التكنولوجيات الزراعية القادرة على تحمل تغير المناخ، وتخفيف مخاطر الفيضانات، وإدارة النفايات، وتكنولوجيات استخراج الطاقة. وفي الوقت الراهن، يعتبر المركز/الشبكة أن ثمة تحديين رئيسيين يواجههما مجال الزراعة، لا سيما في البلدان النامية: (1) عدم الوصول إلى المعلومات الجوية المتعلقة بالزراعة والتكنولوجيات الزراعية والإلمام بها؛ (2) أوجه قصور سلاسل القيمة، التي تتطلب منظوراً شاملاً لهذه السلاسل والتنسيق الوثيق بين مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك القطاع العام. وسلط الممثل الضوء على فرصتين تكنولوجيتين للاستجابة لهذه التحديات: (1) التكنولوجيات الرقمية، التي تتيح تخطيطاً أفضل، وتحسين عمليات صنع القرار، ونشر المعلومات في الوقت الحقيقي على نطاق واسع، وتحسين الاتصالات والعديد من الفوائد الأخرى؛ (2) إجراءات ما بعد الحصاد، التي تسمح بتقليص خسائر ما بعد الحصاد إلى الحد الأدنى (في التخزين والنقل مثلا).

26- وعرض ممثلان للفريق العامل التيسيري لمنبر المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية المنظور الكلي للشعوب الأصلية في مجالي الزراعة والسيادة الغذائية. وشددا على أهمية اتباع نهج يستند إلى الحقوق وإلى الاتفاقات القائمة، مثل إعلان أتلان لعام 2002، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية لعام 2007، الذي يضع معايير دنيا لبقاء الشعوب الأصلية وصون كرامتها ورفاهها، واتفاق باريس، الذي يعترف فيه بحقوق الشعوب الأصلية. وأبرز الممثلان أن الشعوب الأصلية تحتاج إلى صون حقها في الأرض والمياه وغيرها من الموارد والحفاظ على المعارف التقليدية والممارسات العلمية ونقلهما. وهي بحاجة أيضاً إلى مجموعة متنوعة من المحاصيل التي حوفظ على سلامتها الأصلية ولم يجر تعديلها وراثياً، والتي يتولون زراعتها وفقاً لمعارفهم التقليدية في مجال التنبؤ بالطقس. فبدون حيوية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، لن تتمكن الشعوب الأصلية من الحفاظ على الأمن الغذائي؛ ولذلك فإن ارتفاع درجة الحرارة بمعدل درجتين مئويتين من شأنه أن يعرض هذه الشعوب لخطر فقدان أراضيها وتراثها الثقافي والطبيعي وأن يعطل ممارساتها الثقافية المتأصلة في سبل عيشها.

27- وأوضح ممثل عن لجنة كاتوفيتسه أن عمل اللجنة يركز أساساً على تناول التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على تنفيذ سياسات وتدابير التصدي لتغير المناخ، بما في ذلك سياسات التكيف. ويتجسد عمل اللجنة في أربعة مجالات رئيسية هي: تقييم التنويع الاقتصادي؛ وتقييم التحولات العادلة للقوى العاملة وكيفية تأثيرها على العمل اللائق والوظائف الجيدة؛ وتقييم تأثيرات تدابير التصدي؛ وبلورة أدوات تسمح بتطوير المجالات الثلاثة الأخرى. وفي الاجتماع الرابع للجنة كاتوفيتسه، قدم الخبراء والممارسون مدخلات بشأن أدوات ومنهجيات نمذجة وتقييم تأثير تنفيذ تدابير التصدي، إلى جانب مدخلات كثيرة تتعلق بالزراعة.

28- وكلف مؤتمر الأطراف فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً بتقديم التوجيه والدعم التقنيين لصياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية. وقدم ممثل فريق الخبراء عرضاً بشأن الحالة الراهنة لصياغة البلدان النامية لخطط تكيفها الوطنية. وتشكل الزراعة والأراضي والمياه والأمن الغذائي مجالات ذات أولوية في مجال التكيف، لا سيما في أقل البلدان نمواً وفيما يتصل بمساهماتها المحددة وطنياً، وخطط

تكيفها الوطنية، وبرامج عملها الوطنية للتكيف، وبلاغاتها الوطنية، وفي مشـاريع وبرامج التكيف المندرجة في إطار الصندوق الأخضر وحافظة التمويل الخاصة بأقل البلدان نمواً. وقال الممثل إن السؤال الرئيسي التي يعالجه الفريق يتمثل في كيفية إدماج الزراعة والأمن الغذائي وإدارة الأراضي والمياه في خطط التكيف الوطنية. واستجابة لهذه المسألة، أصدر الفريق مبادئ توجيهية تقنية لعملية خطط التكيف الوطنية، قدم فيها توصيات بشأن بلورة عمليات قطرية تشمل أهدافاً وطنية وأهداف التنمية المستدامة وأهدافاً مستمدة من أطر أخرى، مثل إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015–2030. وأشار الممثل أيضاً إلى الحاجة إلى تطوير أدوات وتقنيات ومهارات وقدرات مبتكرة لإدراج هذه المواضيع في خطط التكيف الوطنية بطريقة متكاملة.

29- وأبرز ممثل للبنك الدولي الحاجة الماسة إلى التحرك بسرعة نحو الحفاظ على المواقع الطبيعية المنتجة واستعادة مخزونها من الكربون من أجل تحقيق اقتصادات دائرية قادرة على تحمل تغير المناخ، وقدم مثالاً على فوائد الإدارة الجيدة لزراعة الأرز، التي تنطوي على إمكانات كبيرة من حيث التخفيف من تغير المناخ وتحسين إدارة المياه بموازاة مع تحسين دخول المزارعين. وسلط ممثل البنك الدولي الضوء على أنشطة مثل تقديم الدعم لفرادى المشاريع من أجل تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة، وبناء شراكات مع مؤسسات أخرى تسعى إلى تحقيق أهداف مماثلة، وحشد التمويل المختلط لتعزيز مشاركة القطاع الخاص وتحقيق النتائج المستهدفة على نطاق واسع. واقترح أن يحفز عمل كورونيفيا في المستقبل التعجيل باعتماد ممارسات مستدامة لإدارة الأراضي والمياه؛ وتقديم الدعم إلى البلدان في سياق معالجة الاختناقات المرتبطة بالجانب التقني والقدرات وتحديد الأولويات عند تقييم ورصد الإدارة المستدامة للأراضي؛ وتسليط الضوء على فرص تحفيز مشاركة الجهات الفاعلة ومكافأتها؛ وإتاحة منبر لمناقشة كيفية توسيع نطاق نهج الإدارة المستدامة للأراضي والمياه؛ ووضع مبادئ توجيهية ونماذج للتدخل يستفيد منها صغار المزارعين؛ ووضع ما يلزم من الأطر السياساتية المتكاملة والمتوائمة؛ ومساعدة البلدان على ترجمة السياسات إلى خطط عمل على الصعيدين الإقليمي والوطني.

30- ويتناول صندوق التكيف في مجال عمله مسألة الإدارة المستدامة للأراضي والمياه، وتحديداً من خلال مشاريع تتعلق بالأمن الغذائي وإدارة الموارد المائية والزراعة والتكيف القائم على النظم الإيكولوجية والتنمية الريفية. ويعمل الصندوق أيضاً من أجل تعزيز البيئة التمكينية. وعرض ممثل الصندوق ثلاثة مشاريع: مشروع في مصر يهدف إلى تحسين قدرة المزارعين على التكيف مع انعدام الأمن الغذائي الناجم عن المناخ؛ ومشروع للتكيف المجتمعي في إندونيسيا لإدارة المحاصيل الغذائية القائمة على الحراجة الزراعية باستخدام تقنيات الزراعة المقحمة لتحسين الإنتاجية الزراعية وزيادة الغطاء الحرجي؛ ومشروع إقليمي تشارك فيه كولومبيا وإكوادور لبناء القدرة على التكيف من خلال تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي وبناء السلام. ويهدف الصندوق إلى إنشاء مشاريع رائدة لتتمكن الحكومات من توسيع نطاقها. وللصندوق أيضاً برنامج خاص بتوسيع النطاق، لكن قدرته تظل محدودة. ويمكن أن يساعد عمل كورونيفيا في زيادة الموارد المخصصة لتعميم الحلول المتاحة وأفضل ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي والمياه وتحسين الأمن الغذائي، وذلك مثلاً بزيادة تقاسم الدروس.

31- ويرى مرفق البيئة العالمية أن من الأهمية بمكان تطبيق نُهُج متكاملة على مستوى المناظر الطبيعية ومستجمعات المياه من أجل تحقيق أوجه التآزر بين المنافع البيئية، بهدف إحداث تحول واسع النطاق في النظم نحو الاستدامة. وقد زاد مرفق البيئة العالمية حافظة استثماراته المتعلقة بقضايا الزراعة والأغذية، وخصص في سياق دورات الاستثمار الأخيرة المزيد من الموارد لمحور تدهور الأراضي، وركز أكثر على سلاسل القيمة. وسلط ممثل مرفق البيئة العالمية الضوء على مسألتين رئيسيتين ينبغي النظر فيهما في سياق الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والمشاريع المناخية وهما: الحاجة إلى الجمع بين

مختلف أصحاب المصلحة للعمل من أجل تحقيق التخطيط المتكامل، والتخطيط الشامل لاستخدام الأراضي، واتساق السياسات، والحاجة إلى تعزيز دور القطاع الخاص، لا سيما على صعيد المساهمة بالمزيد من الأموال والتمويلات، وحفز الابتكار والتكنولوجيات الناشئة.

32- وقدّم ممثل عن الصندوق الأخضر عرضاً عن عمل الصندوق ومنظوراته في مجال الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والزراعة والأمن الغذائي. ويهتم الصندوق بصفة خاصة بالمشاريع التحولية ويركز عليها، وهي مشاريع يمكن أن تكون أمثلة على حلول للانتقال النموذجي صوب تسريع التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه على حد سواء. ويمكن أن يعزز الصندوق الأخضر المشاريع الابتكارية من خلال العديد من الأدوات المالية، بما في ذلك المنح والقروض والأسهم والضمانات. وتوجه مشاريع الصندوق الجارية في مجال الزراعة والأمن الغذائي إلى صغار المزارعين، سعياً إلى تحسين إنتاجيتهم الزراعية، ودخلهم وقدرتهم على التحمل، وإلى أغراض الأعمال التجارية الزراعية. ولا تسمح مستويات التمويل الحالية للصندوق بتلبية الطلب المتزايد من قطاع الزراعة تلبية تامة. ويتلقى القطاع العام حالياً معظم التمويل المخصص للتكيف، لكن الصندوق الأخضر يحاول في الوقت الراهن زيادة مشاركة القطاع الخاص، لا سيما كوسيلة لحفز الحلول المبتكرة. وفيما يتعلق بمستقبل عمل كورونيفيا، اعتبر الممثل أن هذا العمل يمكن أن يؤدي إلى استخلاص الأفكار المبتكرة وإطلاق المشاريع ذات البعد التحولي؛ وأن يتيح إيجاد أرضية مشتركة لأساليب ونُهُج تقييم التكيف والفوائد المشتركة للتكيف والقدرة على التحمل؛ وأن يساهم في إيجاد آليات ملموسة لتقاسم الممارسات الجيدة.

دال- العروض المقدمة من الجهات الممثَّلة المراقبة

33- قدم خبراء يمثّلون سبع جهات فاعلة من غير الدول أجوبتهم على الأسئلة التالية:

(أ) ما هي من وجهة نظر الجهة التي تمثلونها أو من وجهة نظر منظمتكم أهم أوجه التآزر والمفاضلة في تنفيذ الإدارة المستدامة للأراضي والمياه، بما في ذلك استراتيجيات الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه، من أجل ضمان الأمن الغذائي في سياق تغير المناخ؟ ما هي الفرص والتحديات التي تواجهها الجهة التي تمثلونها أو منظمتكم في هذا المجال؟

(ب) كيف يمكن لنتائج عمل كورونيفيا أن تسهم على أفضل وجه في تنفيذ وتحسين وقياس تأثيرات وفوائد الإدارة المستدامة للأراضي والمياه لضمان الأمن الغذائي؟

34- أبرز ممثل للمنظمات غير الحكومية المعنية بقطاع الأعمال والصناعة ما لتغير المناخ من تأثيرات مهمة على جميع أصحاب المصلحة في القطاع الزراعي والحاجة إلى زيادة الإنتاج الغذائي المستدام والإدارة المستدامة للأراضي والمياه. ومع ذلك، لا يزال يتعين معالجة العديد من الاحتياجات والثغرات لتعميم الممارسات المتوخاة، علماً أن قطاع الأعمال والصناعة يمكن أن يؤدي دوراً رئيسياً في المساعدة على إيجاد الحلول وتسريعها. فعلى سبيل المثال، من الأهمية بمكان مراعاة مفهوم رأس المال الطبيعي والأوجه الناشئة لفهم القيمة في النظرة التقليدية لمفهوم الاستخدام الأسمى والأفضل. وللقطاع العام دور مهم أيضاً يؤديه في حفز حلول القطاع الخاص من خلال السياسات والأطر التنظيمية الدينامية. وهناك أنشطة أخرى ضرورية أيضاً، مثل البحوث المتعددة التخصصات، والنهوض بخبرات الشعوب الأصلية، وتبادل الخبرات بين الشركات، وبلورة هيئات قطاعية لتمكينها من معالجة المسائل المناخية، وبناء شراكات بين مختلف المؤسسات.

35- وشدّدت ممثلة للمنظمات غير الحكومية البيئية على المشاكل التي تتفاقم بسبب تغير المناخ وبعض الممارسات، مثل استخدام الأسمدة النيتروجينية الاصطناعية. وأبرزت الممثلة الإشكال الكامن في أن

العديد من السياسات لا تراعي الاعتبارات الجنسانية، لا سيما في جنوب العالم، حيث تشكل النساء 43 في المائة على الأقل من المزارعين. ولا تتمتع النساء المزارعات بحيازة مأمونة للأراضي، فضلاً عن افتقارهن إلى إمكانية الوصول إلى التمويل وخدمات الإرشاد، إضافة أيضاً إلى قلة إلمامهن بالقراءة والكتابة، وعدم وصولهن إلى المعلومات والأسواق وإضافة القيمة. لذلك، تظل المزارعات غير قادرات على زيادة الإنتاج إلى أقصى حد. واقترحت الممثلة استخدام خيارات نافعة في كل الأحوال مثل التقنيات الإيكولوجية الزراعية، والحراجة الزراعية، وتقنيات الإدارة المستدامة للمياه (مثل استجماع مياه الأمطار واستخدام المدرجات) والاستجابة الجنسانية وإشراك الجميع. وقدمت الممثلة التوصيات فيما يتصل بعمل كورونيفيا تشمل ما يلي: تعزيز الإيكولوجيا الزراعية والحراجة الزراعية، والابتعاد عن الزراعة الصناعية، وتشجيع تنوّع البذور المكيّف محلياً، وزيادة البحث والتطوير في مجال الإيكولوجيا الزراعية والحراجة الزراعية، وضمان إشراك الجميع والمشاركة المراعية للفوارق الجنسانية في وضع السياسات وفي خدمات الإرشاد والتدريب.

36- وأقر ممثل عن المزارعين والمنظمات غير الحكومية الزراعية بالتهديدات الكثيرة التي يواجهها العالم، وسلط الضوء على تغير المناخ، والنمو السكاني وتوسع المناطق الحضرية، وتزايد الطلب على المياه والأراضي. وأشار الممثل أيضاً إلى ما تكتسيه الموارد المائية والدورة المائية ومستجمعات المياه الصالحة من أهمية للزراعة وللحياة برمتها. وعرض الممثل حالة ناجحة كمثال على الطريق المقترح للمضي قدماً صوب تحقيق ما هو مطلوب وضروري من استخدام مستدام للموارد. وقال إن هذا المسار يجب أن يحدد بوصلته قادة ملهمون وأن ينبني على شراكات تسمح للناس بالعمل معاً على تحقيق أهداف مشتركة، وأحد هذه الأهداف ينبغي أن يتمثل في إنتاج أغذية مغذية وسليمة والحفاظ على نظم إيكولوجية صالحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك، من الضروري ضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة عند وضع السياسات ولكفالة أن يتعلم البعض من البعض الآخر.

37- وقدم ممثل عن مجال البحوث والمنظمات غير الحكومية المستقلة عرضاً ركز على الآثار السلبية لاستخدام الإحراق في الزراعة وعلى مقترحات للقضاء عليه. وتشمل العواقب السلبية لذلك جعل التربة قابلة للتآكل؛ وخفض الخصوبة وقدرة التربة على الاحتفاظ بالمياه وغلة المحاصيل؛ وتحفيز زيادة استخدام الأسمدة؛ والتسبب في تأثيرات صحية؛ وزيادة انبعاثات الكربون. ومن أجل الاستعاضة عن هذه الممارسات بممارسات أكثر استدامة، هناك حاجة إلى إجراء بحوث متعددة التخصصات والتعاون مع جميع أصحاب المصلحة. ومن الأهمية بمكان الاعتراف بأن المزارعين لا يستطيعون تغيير ممارساتهم إلا عندما تتاح لهم بدائل موثوقة ودعم يجلب التحول. ومع ذلك، لا غنى عن إتاحة التعليم والحوافز المفيدة للمزارعين، علماً أن التغيير يمكن أن يأتي بسرعة، كما يتبين من أمثلة أدرك فيها المزارعون وجود إمكانية لجني أرباح أكبر من ممارسات مثل الزراعة بلا حرث، والزراعة بحرث محدود، والزراعة بلا حرث أو بالبذر المباشر، والزراعة الحافظة للموارد، وحصاد القش من تداوله بمقابل مادي، وحصاد الكلأ.

38- وأكد ممثل للمنظمات غير الحكومية النقابية أن النظام العالمي لإنتاج الأغذية لا يتسق مع الاستدامة فيما يتصل بالمناخ أو البيئة أو المجتمعات المحلية أو العمالة أو الدخل، إذ يفتقر بليونا شخص إلى الغذاء المغذي ويعاني الملايين من الجوع. وثمة ترابط وثيق بين مسألة المياه والأمن الغذائي والتغذية، كما أن العديد من الإشكالات ترتبط بإدارة المياه، مثل عدم الوصول إلى مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي، وتلوث المياه، والاستخدام السياسي للمياه، وتقلب أسعار المواد الغذائية بسبب المضاربة على السلع الأساسية، وأزمة المناخ، التي تزيد من تدهور النظم الإيكولوجية المائية. وقال الممثل إن هناك حاجة إلى مناقشات في كل بلد بشأن العمال الزراعيين والمزارعين وعمال تجهيز الأغذية والتربة والمياه، والحق في الغذاء والوصول العادل إلى المياه، والعمل اللائق، وتنمية المهارات. وينبغي أن يكون ذلك جزءاً من العمليات الرامية إلى تحقيق المساواة الجنسانية وأن يشمل مشاركة المزارعين والعمال والشعوب الأصلية.

39- وقدم ممثل عن المرأة والأوساط المعنية بالقضايا الجنسانية معلومات عن العلاقات بين المسائل الجنسانية والإدارة المتكاملة لموارد المياه لأغراض الأمن الغذائي. وأوضح الممثل أهمية مراعاة أن للمياه قيمة متعددة الأوجه، بما في ذلك فيما يتصل بالإنجاب والإنتاج والبيئة وعلى الصعيد الاجتماعي والثقافي؛ وأن الإدارة المتكاملة للموارد المائية ينبغي أن تقوم على أربع ركائز: الإنصاف، والكفاءة، والاستدامة البيئية، والبيئة التمكينية. فالمسائل الجنسانية تشكل عاملاً متداخل الأبعاد في هذه الإدارة وتكتسي أهمية خاصة من منظور الإنصاف. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن المرأة تضطلع بنسبة عالية جداً من الأعمال الزراعية، يظل عدد النساء اللواتي لهن حيازة زراعية ضئيلاً للغاية. وإضافة إلى ذلك، تضطلع المرأة بأكبر قدر من العمل الأسري غير المدفوع الأجر.

40- ووفقاً لما ذكره ممثل للمنظمات غير الحكومية الشبابية، هناك حاجة إلى إدارة مستدامة للأراضي والمياه من أجل تغذية العالم وتحسين النظم الإيكولوجية والتكيف مع تأثيرات تغير المناخ والتخفيف منها. ويتطلب إعمال هذه الإدارة وجود وعي جماعي وإرادة سياسية وتنفيذ فعلي وعمليات شاملة. وعرض الممثّل نُهُجاً ممكنة للإدارة المستدامة للأراضي والمياه، وأوجه التآزر بينها وبين المنافع المشتركة الأخرى. وعرض أيضاً فرص وتحديات تحقيق الإدارة المستدامة للأراضي والمياه، مثل شح التدفقات المالية، أو نقص إشراك المجتمعات المحلية في التخطيط، أو الافتقار إلى بناء القدرات. ومن أجل إرشاد عملية التنفيذ، يمكن لعمل كورونيفيا أن يسلط الضوء على الأطر والممارسات ذات الصلة التي تزيد من تركز الكربون العضوي في التربة وتعزز النظم الإيكولوجية الزراعية المتنوعة؛ ووضع مبادئ توجيهية للتعاون بين البلدان وتعزيزه؛ واقتراح حوافز لاعتماد الممارسات الموصى بها.

رابعاً- موجز المناقشات وطريق المضي قدما

ألف- موجز المناقشات

41- استرشدت المناقشات العامة بثلاثة أسئلة:

(أ) ما هو المطلوب لفهم وتقليل مخاطر وتأثيرات تغير المناخ على الإدارة المستدامة للأراضي والمياه، مع مراعاة النُّهج المتبعة في معالجة مسألة الأمن الغذائي؟

(ب) ما هو المطلوب لتلبية احتياجات المزارعين والنظم الغذائية بموازاة مع الاعتراف بدور الشباب والمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية ومراعاة الاعتبارات الجنسانية؟

(ج) ما هي الأمثلة الناجحة لتحقيق إدارة مستدامة للأراضي والمياه من أجل ضمان الأمن الغذائي في سياق تغير المناخ؟

1- الممارسات والنُّهج

42- اتفق المشاركون على ضرورة وجود نُظُم أكثر استدامة لإدارة الأراضي والمياه من أجل التصدي لتغير المناخ وتعزيز الأمن الغذائي. ونوقشت أوجه ترابط متعددة في هذه الإدارة، بما في ذلك إمكانية أن تحقق نظم الإدارة المتكاملة فوائد متعددة. وأبرز المشاركون أن التغيير من أجل الاستدامة يجب أن يكون متعدد التخصصات وأن يشمل الجوانب السياسية والثقافية والاجتماعية.

43- وأثير موضوع الطابع الضروري والملح الذي يكتسيه التركيز على تعزيز التكيف مع تغير المناخ في الزراعة. وسيكون هذا المطلب أصعب إذا ما ارتفعت درجات الحرارة بأكثر من 1,5 درجة مئوية، ومن ثم شدد بعض المشاركين على الحاجة إلى التخفيف من الانبعاثات الناجمة عن الزراعة.

44- وتتزايد بالفعل تأثيرات تغير المناخ من حيث التواتر والحدة، مما يؤثر تأثيراً شـديداً على المزارعين ونظم إنتاج الأغذية. فمن ناحية، يؤدي ذلك إلى مزيد من حالات الجفاف بسـبب أنماط هطول الأمطار المضـطربة، وارتفاع سـرعة الرياح، مما يزيد من عملية التجفف، وإلى انخفاض عام في قدرة التربة على الاحتفاظ بالمياه. ومن ناحية أخرى، تؤثر الفيضـانات تأثيراً شـديداً على الزراعة وعلى الهياكل الأسـاسـية، وكثيراً ما يتفاقم الأمر بسبب أنماط هطول الأمطار غير المنتظمة، وعدم كفاية استراتيجيات إدارة مستجمعات المياه، وتغيّر طبيعة السـهول الفيضـية نتيجة لتدخل الإنسـان. ومن شـأن تقييم المخاطر وخطط الحد من المخاطر والتخطيط لاستخدام الأراضـي والنمذجة والتوقع أن تساعد على تنسيق التدابير الوقائية، لكن ذلك يجب أن يسترشد بالجهود القائمة وأن يعول فيه على وجود صلة بين المؤسسات وأصحاب المصلحة. ومن الأمثلة على التدابير الوقائية للحد من مخاطر الفيضـانات بالاعتماد على النظم الإيكولوجية التدابير الرامية إلى تقليص إزالة الغابات، ممّا يقلل من تآكل التربة وجرف الرواسب بسبب الفيضـانات، وهو ما يتيح خفض الفيضـانات في المصـب. وفي مناسـبات عديدة، تعقب الفيضـانات حالات جفاف، ومن ثم اقتُرح أن النهج الأفضل ينبغي أن يقوم على بلورة تقييمات وخطط تراعي تعدد المخاطر لبحث هذين التهديدين معاً.

45- وتتعرض الزراعة البعلية بصفة خاصة لتأثيرات الجفاف. ونظراً إلى مساهمتها المهمة في الأمن الغذائي، وخاصـة فيما يتصـل بالفئات الأكثر قابلية للتأثر، تتطلب نظم هذا النمط من الزراعة مزيداً من الاهتمام لزيادة قدرتها على التحمل ومقاومة الجفاف. وعُرضت بعض الممارسات باعتبارها مفيدة في زيادة إمكانات الزراعة البعلية، مثل جمع مياه الأمطار واسـتخدام المياه الجوفية المجمعة والمخزنة لتكملة إنتاج المحاصـيل خلال موسم الجفاف. وذُكر أن ثمة حاجة إلى استراتيجيات طويلة الأجل لضمان الاستخدام المستدام للمياه، بما في ذلك المياه الجوفية، عن طريق إعادة تدوير المياه ومعالجتها.

46- ويمثّل التأمين ونظمُ الإنذار المبكر طريقتين متكاملتين لمعالجة تأثيرات تغير المناخ. وطُرح تسـاؤل عما إذا كان ينبغي إعطاء الأولوية لواحدة منهما. ففي المناطق التي يسـتحيل فيها الاعتماد على الوقاية (مثل السهول الفيضية المأهولة أصلا)، يلزم وجود نظم للإنذار المبكر. ولا يؤدي التأمين دوره إلا عندما يحدث الضـرر، وبالتالي فهو جزء واحد فقط من الحل، لكنه يمكن أن يكون مهماً جداً لسبل عيش المزارعين، ومن ثم يلزم الاضـطلاع بمزيد من العمل لإيجاد تأمين مناسـب للمزارعين حيال تغير المناخ. ومن الأمور التي ستكتسي قيمة في المستقبل الدروس المستفادة من المشاريع التجريبية الحالية الرامية إلى اختبار منتجات التأمين الخاصة الموجهة للمجتمعات القابلة للتأثر.

47- ويشـكّل تدهور الأراضـي حالة طويلة الأمد يزيدها تفاقماً تغيّر المناخ والإدارة غير المسـتدامة وتؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية وتعرض الأمن الغذائي للخطر. ويمكن لزيادة تركز الكربون في التربة أن يعزز القدرة على التحمل ويصـلح إنتاجية الأراضـي، الأمر الذي يمكن أن تُجنى منه فوائد متعددة. ومع ذلك، يظل تحسـين كربون التربة في البيئات القاحلة أمراً صـعباً للغاية. وترتبط المسـتويات العالية من التنوع البيولوجي بوجود مياه ذات نوعية جيدة، ويسـر هذا التنوع تحسـين نوعية التربة. وقُدِّم مثال بشـأن كيفية استخدام مخلفات المحاصـيل والأسـماك في دقيق السـمك ومدخلات الزراعة، وفي رفع مستويات كربون التربة وقدرتها على الاحتفاظ بالمياه باعتبار ذلك مدخلاً زراعياً. وفي الوقت نفسه، سُلِّط الضـوء على أن تغير مسـتويات كربون التربة يظل ضـئيلاً جداً وبطيئاً، وعلى كيفية جني فوائد طويلة الأجل من تكاليف قصيرة الأجل.

48- ونوقشت مزايا وعيوب استخدام الأسمدة الاصطناعية في ضوء حالات التخصيب المختلفة في مختلف المناطق. وسلط بعض المشاركين الضوء على العواقب السلبية لاستخدام الأسمدة الاصطناعية بالنظر إلى أنها تلوث مسـتجمعات المياه، وتقلل من جودة التربة، وتسـهم في انبعاثات غازات الدفيئة. وأشار مشاركون آخرون إلى إعلان أبوجا، الذي تناول مسألة تزايد استخدام الأسمدة الاصطناعية من أجل

تعزيز الإنتاج وضمان الأمن الغذائي في العديد من المناطق الأفريقية. وناقش المشاركون ما إذا كانت ممارسات الإيكولوجيا الزراعية يمكن أن تكون بديلاً جيداً للأسمدة الكيميائية وما إذا كانت زيادة الإنتاجية بالاعتماد على الأسمدة الاصطناعية يمكن أن تحول دون تحويل الغابات إلى أراض زراعية. وذُكر مع ذلك أن زيادة الإنتاجية الزراعية أدت في بعض الحالات إلى حوافز لتوسيع الأراضي الزراعية. ويمكن تنفيذ الممارسات الرامية إلى الحد من فرط استخدام الأسمدة الاصطناعية من خلال التنظيم والحوافز الاقتصادية، بما يشمل مثلاً استخدام مصدات لمنع التعرية والحد من ارتشاح المواد الكيميائية من أجل تحسين نوعية المياه في المستجمعات المائية. وأُشير إلى أن تحسين خصوبة التربة باستخدام ممارسات الإيكولوجيا الزراعية ليس خطوة ذات فوائد فورية ويحتاج إلى وقت، إذ يمكن أن تتحسن الإنتاجية تدريجياً كل عام إلى أن تصل إلى مستوى الزراعة التقليدية وتجلب فوائد إضافية متعددة كالقدرة على التحمل والتنوع البيولوجي. ومع ذلك، يمثل توسيع نطاق الممارسات الإيكولوجية الزراعية وتعميمها على المستوى القطري تحدياً يحكمه مدى توافر الأسمدة العضوية.

49- وأعرب المشاركون عن قلقهم من تدهور العديد من مستجمعات المياه، الذي ينجم في جزء منه عن تدخل الإنسان وعن تغير المناخ في الجزء الآخر. وأشاروا إلى الحاجة إلى استراتيجيات متكاملة لإدارة مستجمعات المياه. ولا يزال موضوع التفعيل يشكّل تحدياً ويتطلب تنفيذ هذه الاستراتيجيات عمليات تقوم على الرصد والتقييم، فضلاً عن التنسيق مع العمليات الأخرى المرتبطة بالتخطيط لمستجمعات المياه، بما في ذلك العمليات المتصلة بالتكيف.

50- وتواجه المجتمعات الجزرية والساحلية بسبب تغير المناخ تحديات خاصة في مجال المياه، مثل تزايد الملوحة وتسرب المياه المالحة إلى المناطق الساحلية. ويمكن لتدابير الحماية المادية أن تقي من تسرب مياه البحر، لكن ثمة حاجة أيضاً إلى سياسات للحد من نضوب المياه الجوفية. ويمكن اعتماد استراتيجيات مختلفة للحد من نضوب المياه الجوفية، مثل انتقاء المحاصيل، وتغيير وقت الزراعة، واختيار نوع الري الذي يتطلبه المحصول، وضبط ضخ المياه الجوفية. ويمكن أيضاً زراعة محاصيل الري بالغمر في المناطق الساحلية للحد من تسرب مياه البحر. وهناك أيضاً تكنولوجيات وأصناف ناشئة من المحاصيل قابلة للتكيف مع ارتفاع الملوحة. ويتمثل الإشكال الثاني الذي تعيشه المجتمعات الجزرية والساحلية في تدهور النظم الإيكولوجية الساحلية بسبب الممارسات غير المستدامة في مجال الأراضي التي تقلل من إنتاجية المحيطات. وترتبط الإشكالات الرئيسية بارتفاع تلوث المياه، وتزايد مستوى التعرية، وتراجع كميات المياه المتدفقة من مستجمعات المياه إلى البحر، مما يهدد سبل العيش التي يُعتمد فيها على صيد الأسماك والحياة البحرية.

51- وبالنظر إلى طيف التحديات المطروحة وخيارات التدخل، وجّه المشاركون الانتباه إلى ضرورة مراعاة تنوع النظم الزراعية في جميع أنحاء العالم. وتُفسَّر الاختلافات باختلاف المناخات الإقليمية وأنواع التربة والمحاصيل وأحجام المزارع، إضافة إلى جميع العناصر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المرتبطة بالزراعة. ولكل نظام تحدياته الخاصة، ومن ثم تظل الحلول غير قابلة دائماً للنقل أو التوسيع بسهولة. واقتُرحت أفكار من أجل مواجهة هذا التحدي منها مثلاً استكشاف أوجه التشابه بين المناطق الإيكولوجية الزراعية ذات الظروف المتماثلة وتقاسم التجارب الزراعية المرتبطة بها. ويمكن أيضاً النظر إلى تنوع النظم الزراعية على أنه فرصة لتعلم البعض من البعض الآخر.

52- وفيما يتعلق بخطط التكيف الوطنية، أوضح الخبراء أن البلدان تتبع نماذج مختلفة لإعداد خططها. فعلى سبيل المثال، يوجد لدى بعض البلدان خطط تكيف وطنية ذات طبيعة زراعية، في حين تعد بلدان أخرى خطط تكيف محلية. وفيما يتعلق بكيفية مساهمة عمل كورونيفيا في عمليات خطط التكيف الوطنية، أوضح أحد الخبراء أن هذه العمليات تقودها البلدان، ومن ثم ينبغي لكل بلد أن يقرر طريقه للمضي قدماً. ونوقشت تحديات مختلفة في عملية خطط التكيف الوطنية، بما في ذلك جمع

إحصاءات للتنفيذ ووضع مؤشرات للرصد والتقييم. وتقدم مؤسسات دولية مختلفة الدعم إلى البلدان لتخطيط الإجراءات السياساتية المتعلقة بالزراعة في سياق خطط التكيف الوطنية والمساهمات المحددة وطنياً.

53- وذكر المشاركون أن إشراك أصحاب المصلحة يجب أن يكون أولوية في المشاريع الزراعية والعمليات المتصلة بالمناخ، مثل خطط التكيف الوطنية، بدءاً من تصميم المشاريع ومتابعتها إلى تنفيذها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للفئات القابلة للتأثر، والشعوب الأصلية، والنساء، والمزارعين الشباب. وفي حالات كثيرة، تبيّن أن تحديات تغيّر المناخ لها تأثير أكبر على المزارعات، مما تنتج عنه حاجة إلى استراتيجيات لمعالجة هذه الإشكالات، وذلك مثلاً عن طريق إقامة حوارات ثقافية في المجتمعات المحلية قبل البدء في العمل فيها؛ وتشجيع الرجال على تحمل جزء من العبء الذي يعيق بقية أفراد الأسرة؛ وتشجيع الإرشاد والتدريب فيما يتصل بتقديم الخدمات إلى النساء دون الحاجة إلى مستويات عالية من الإلمام بالقراءة والكتابة أو مهارات المعلومات الرقمية؛ والتواصل مع النساء في أماكن عيشهن؛ وتعزيز المحاصيل النقدية ومحاصيل الكفاف على حد سواء.

2- القياس والبيانات

54- يلزم وضع نظم للقياس والإبلاغ والتحقق من أجل تفعيل الاستثمار في الإدارة المستدامة للأراضي والمياه وتوسيع نطاقه. وبدون معلومات عن التقدم المحرز في التنفيذ، من الصعب اجتذاب الاستثمارات على نطاق واسع. ويتطلب ذلك وجود وإنتاج بيانات تشمل، على سبيل المثال، التنوع البيولوجي والمناخ وهطول الأمطار والتربة. ويتيح تحسين البيانات والمقاييس المتاحة تحسين التخطيط لحلول تغير المناخ في مجال الزراعة وصقل هذه الحلول. ويمكن للرصد القائم على العلم وتحليل البيانات أن يدعم عملية صنع القرار، لكن من الأهمية بمكان في البداية إيجاد سبل لتقاسم البيانات ومعالجة النقص فيها بصورة منهجية، بما في ذلك النقص في المؤشرات، والقدرة على إدارة البيانات في البلدان، والبيانات المرجعية. وسُلط الضوء أيضاً على ضرورة النظر في جمع البيانات غير المندرجة ضمن النطاق الرئيسي للمشاريع، وذلك مثلاً بقياس آثار التخفيف الناجمة عن مشاريع التكيف.

55- وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى الأهمية التي تكتسيها البيانات، من اللازم أن يُحرص في جمع البيانات على الإحاطة بواقع الناس والتقاط أصوات الأشخاص الذين يواجهون تداعيات تغير المناخ، ومن ثم أيضاً الأهمية التي يكتسيها تعزيز جمع واستخدام البيانات المستمدة من فئات المزارعين. وكمثال على ذلك، قُدم مشروع عَمِل فيه المزارعون ضمن فرق كُلّفت بمهمة قياس الكربون العضوي للتربة في بنغلاديش. ويشكل المزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة نحو 80 في المائة من المزارعين في العالم، ومن ثم سيكون من المفيد إتاحة سجل للمعلومات بشأن كيفية وصول الإرشاد الزراعي إلى صغار المزارعين لإطلاعهم على أفضل الممارسات.

3- الدعم

56- أبرز كثير من المشاركين أن الوصول إلى وسائل التنفيذ الملائمة أمر أساسي لتنفيذ الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والتصدي لتغير المناخ في القطاع الزراعي، لا سيما في البلدان النامية وفي سياق مواجهة احتياجات التكيف المتزايدة في هذا القطاع. ونوقشت السياسات الوطنية والدولية الحالية المتعلقة بإنتاج الأغذية والحوافز التي يستفيد منها، وذُكر أن جهوداً قد بُذلت من أجل تحديد الكيفية التي يمكن بها للدعم والتعاون الدوليين أن يعززا الإدارة المستدامة للأراضي والمياه. وأبرز المشاركون كيف أن التمويل، الذي يصعب الوصول إليه في البلدان النامية بصفة خاصة، مطلوب لمختلف الأنشطة العاجلة، مثل تدابير التكيف مع الجفاف والفيضانات؛ وبحوث الإيكولوجيا الزراعية وغيرها من ممارسات التكيف

مع تغير المناخ والممارسات المستدامة لإدارة الأراضي والمياه؛ وتنفيذ التكيف والاستراتيجيات اللازمة لهذه الإدارة؛ والبحوث المتعلقة بالخصائص الوراثية للتنوع البيولوجي وبحفظها؛ وبناء القدرات وخدمات الإرشاد.

57- ويمكن للتكنولوجيات الجديدة أن تيسّر تنفيذ الإدارة المستدامة للأراضي والمياه، لكن السؤال المطروح هو كيفية إتاحة هذه التكنولوجيات للمزارعين على أرض الواقع، لا سيما صغار المزارعين في البلدان ذات التنمية التكنولوجية المنخفضة. وتساءل المشاركون أيضاً عن الاستراتيجية التي يمكن استخدامها لنقل التكنولوجيات إلى البلدان لمساعدتها على استخدام أراضيها على نحو أفضل. ومن اللازم الاضطلاع بنقل التكنولوجيا وبناء القدرات باستخدام سبل مختلفة، مثل حلقات العمل التدريبية والحلقات الدراسية الشبكية. وتتيح المنهجيات القائمة على الإنترنت إمكانيات جديدة لتيسير نقل التكنولوجيا. ومن الأمثلة على ذلك المنصات التفاعلية لتشجيع تقاسم التجارب، والتعلم من أصحاب التجارب المماثلة، والاستعانة بحلول البرمجيات المفتوحة المصدر، والمنصات السوقية لبناء القدرات التي تساعد على تحديد الاحتياجات، وإتاحة الحلول، وإيجاد الشركاء المحتملين. وأبرز بعض المشاركين الحاجة إلى دعم بناء القدرات والإرشاد الزراعي في البلدان حتى يتسنى فعلاً إيصال المعارف والمهارات المطلوبة إلى المزارعين.

58- ومن الصعب تحديد التمويل الفعلي المتاح لمشاريع الإدارة المستدامة للأراضي والمياه وتغير المناخ، إذ تستخدم المؤسسات تصنيفات قطاعية مختلفة للزراعة والأمن الغذائي وإدارة المياه. وأبرزت بعض الكيانات التمويلية أنها تعالج هذه المسألة في سياق مناقشات عمل كورونيفيا. وأوضح الممثلون أيضاً أن معظم المشاريع متكاملة، وتعالج طائفة واسعة من المسائل في نفس الوقت، وأن كل بلد يقرر القطاع الذي يريد العمل عليه في سياق عمليات تقودها البلدان.

59- ومن التحديات المتبقية في مجال الإدارة المستدامة للأراضي والمياه وفي مشاريع التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره مسألة تسوية مشكلة الفوائد الطويلة الأجل والتكاليف الأولية القصيرة الأجل. وفي كثير من الأحيان، تعود التدخلات بفوائد على المدى الطويل تنفع المجتمع (مثل احتجاز الكربون، وتحسين نوعية المياه، وزيادة التنوع البيولوجي) وكذلك على الجهة المنفذة (تحسين خصوبة التربة وتحسين توافر الخشب مثلا). غير أن المزارعين لا يقدرون على تغطية تكاليفها القصيرة الأجل في كثير من الأحيان بسبب تعذر الحصول على رأس المال الاستثماري أو اللايقين المرتبط بمخاطر الاستثمار. ولذلك، يجري استكشاف نماذج أعمال مبتكرة تتيح تغطية التكاليف القصيرة الأجل لتحقيق فوائد طويلة الأجل. ومن الضروري اعتماد رؤية طويلة الأجل لتقديم الدعم إلى المجتمعات المحلية على نحو يضمن أيضاً مشاركتها في تخطيط وتحديد أولويات الأنشطة المستدامة لإدارة الأراضي والمياه.

60- وناقش المشاركون أيضاً كيفية تعزيز التمويل المستمد من القطاع الخاص في مجالي الزراعة والمناخ في المستقبل. ورُكِّز في أحد المقترحات على مسألة تقليص المخاطر: فالقطاع الخاص يحتاج إلى أرباح لكنه لا يستثمر في القطاع الزراعي بسبب المخاطر العالية التي ينطوي عليها. واقتُرح أيضاً زيادة دور التمويل المختلط (مشاركة القطاعين العام والخاص في نفس المشاريع) (ومن الأمثلة على ذلك تقليص المخاطرة).

4- التعاون والشراكات

61- أشار أحد المشاركين إلى أن إحدى المهام المفيدة التي يمكن الاعتماد عليها في المستقبل في إطار عمل كورونيفيا تتمثل في العمل من أجل (إنشاء أو تعزيز) منبر يتضمن خلاصة وافية للتجارب الناجحة والممارسات الجيدة المتصلة بمختلف الإشكالات المطروحة. وبهذه الطريقة، يمكن لكيانات التمويل والوكالات المنفذة الأخرى أن تبني على التجربة القائمة في مجال تقاسم المعارف وتطوير الأفكار من أجل توسيع نطاق التنفيذ. ويمكن أيضاً طلب مساهمات من مبادرات التعاون المتعددة الأطراف الراهنة، مثل التحالف العالمي للبحث في مجال غازات الدفيئة الناتجة عن الزراعة والتحالف العالمي من

أجل الزراعة الذكية مناخياً. وناقش المشاركون أيضاً إمكانية اضطلاع كيانات التمويل باختيار مبادرات مثيرة للاهتمام واقتراحها كنماذج لتنفيذ أفكار مشاريعية في بلدان أخرى، بما يتيح لكل كيان تقديم مقترحات وتكييف تنفيذها مع بلد معين. وأثار المشاركون ضرورة أن يتضافر عمل كورونيفيا مع أعمال الكيانات المالية في المستقبل لإقامة حوارات مع المعنيين، وتعزيز تبادل الأفكار وتحويلها إلى أفعال. وأبرز العديد من المشاركين أن عمل كورونيفيا يمكن أن يشمل حشد مجموعة من وسائل التنفيذ الناجحة ومراعاة الاحتياجات المحددة لمختلف المناطق، من أجل دعم الناس على أرض الواقع.

62- وأشير إلى التعاون الدولي باعتباره أمراً حاسماً بصفة خاصة في إدارة مستجمعات المياه العابرة للحدود. فعلى سبيل المثال، ترتبط سياسات وممارسات مختلفة بخسائر ناتجة عن التسرب والتبخر، وهو ما يؤثر على بلدان المصب. وأظهر مثال آخر كيف يمكن أن يكون التأثير في المصب شديداً في سنوات الجفاف إذا لم يسمح بتدفق المياه. وكثيراً ما تكون السياسات المتعلقة بإدارة مستجمعات المياه متضاربة أيضاً. ويمكن للتعاون وتيسير الحوارات المتعلقة بسياسات إدارة مستجمعات المياه أن يساعدا على معالجة الاختناقات على صعيد السياسات والقدرات، وإيجاد حلول توافقية، وتسوية النزاعات المحتملة.

باء- الآفاق

63- يتعرض الأمن الغذائي للتهديد جراء ندرة المياه والنزاعات المائية العابرة للحدود، وكذلك بسبب تدهور الأراضي، وتزايد عدد السكان، وتغير المناخ، وتقلب أسواق الأغذية، وعدم الاستقرار السياسي. ويؤدي تغير المناخ دوراً خاصاً في هذا النظام المعقد، كما تمثل معالجة التكيف مع المناخ عاملاً أساسياً لصون الأمن الغذائي. وفي الوقت نفسه، يمكن لتعزيز الإنتاجية الزراعية أن يرفع من إنتاج الغذاء لتلبية احتياجات السكان المتزايدة أعدادهم، وأن يسهم في التخفيف من آثار تغير المناخ وجلب فوائد بيئية إضافية. ومن شأن إدارة الأراضي والمياه، بما في ذلك استراتيجيات الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه، أن تسهم في تحسين الممارسات الزراعية وتحقيق هذه الأهداف، لا سيما عند التركيز على التنفيذ الفوري والفعال لخيارات نافعة في كل الأحوال.

64- ويمكن للأطراف أن تستخدم عمل كورونيفيا من أجل تهيئة بيئة تمكينية تسمح للوكالات والمؤسسات والكيانات الممولة المانحة بتعبئة وسائل مخصصة للتنفيذ في مجال الإدارة المستدامة للأراضي والمياه، بما في ذلك تمويل الإجراءات المناخية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات. وأبرز عدة ممثلين للهيئات المنشأة والهيئات التمويلية أنه سيكون من المفيد توجيه رسائل واضحة في إطار عمل كورونيفيا تبيّن احتياجات وأولويات البلدان النامية فيما يتعلق بالدعم المخصص للزراعة والإدارة المستدامة للأراضي والمياه وتغير المناخ. ويمكن أن يمتد ذلك إلى مسألة تقليص المخاطر من أجل تيسير استثمارات القطاع الخاص. وشجع المشاركون الأطراف على استخدام عمل كورونيفيا لتعزيز الأطر القائمة وتحسين التنسيق الوطني على المستوى الاستراتيجي، لا سيما مثلاً في سياق إدراج أنشطة الإدارة المستدامة للأراضي والمياه وأهدافها في خطط التكيف الوطنية والمساهمات المحددة وطنياً.

65- وأشار المشاركون إلى أن عمل كورونيفيا مفيد في التعاون الدولي، ولتيسير تقاسم المعارف والبيانات، وتعزيز التعاون في المسائل الزراعية، ومساعدة الأطراف في المسائل المتصلة بالزراعة وتغير المناخ. وشدد المشاركون على ضرورة إجراء مناقشات لاستكشاف الفرص المتاحة لتوسيع نطاق المبادرات والمشاريع الناجحة وتكرارها. واعتبر المشاركون أن استحداث منصة من شأنه أن يكون مفيداً لإتاحة معلومات عن التجارب الناجحة وأفضل الممارسات، التي يمكن أن يُسترشد بها في الحوارات الرامية إلى تحفيز أفكار تصب في توسيع نطاق التنفيذ، وتحويل نتائج عمل كورونيفيا إلى حلول تقوم على تحول في النماذج، ومساعدة البلدان في ترجمة الأطر السياساتية إلى خطط عمل على الصعيدين الإقليمي والوطني.